تقرير مجلس الإداره

عن الفتره المنتهيه في 30 سبتمبر 2026

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لكم تقرير الأداء المالي لشركة جلفار للهندسة والمقاولات ش.م.ع.ع (الشركة الأم) وشركاتها التابعة والزميلة (ويشار إليها مجتمعة بـ المجموعة) عن فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2026م.

الأداء المالي

المبالغ بالألف ريال عُماني	الشركه الأم		المجموعه	
	سبتمبر 2026	سبتمبر 2025	سبتمبر 2026	سبتمبر 2025
الإيرادات	211,047	187,250	223,134	195,024
الربح الإجمالي	13,745	10,177	16,331	11,329
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء	19,031	12,784	21,422	14,047
الربح قبل الضريبة من العمليات المستمرة	3,442	575	4,152	824
صافي الربح بعد الضريبة من العمليات المستمرة	3,232	575	3,897	788
الربح / (الخسارة) من العمليات المتوقفة	—	—	(97)	2
صافي الربح بعد الضريبة شاملاً العمليات المتوقفة	3,232	575	3,800	790

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026م، واصلت جلفار تسجيل تحسن في أدائها المالي والتشغيلي رغم استمرار المنافسة في السوق والتحديات المرتبطة بتنفيذ المشاريع. وتعكس النتائج التقدم المحرز في تعزيز الانضباط في تنفيذ المشاريع، وتحسين إدارة التكاليف، ورفع الكفاءة التشغيلية على مستوى المجموعة.

سجلت الشركة الأم إيرادات بلغت 211.0 مليون ريال عُماني مقارنة بـ187.3 مليون ريال عُماني خلال الفترة المقابلة من عام 2025م، بزيادة تقارب 12.7%. وبلغت الإيرادات الموحدة للمجموعة 223.1 مليون ريال عُماني مقارنة بـ195.0 مليون ريال عُماني في العام السابق، بزيادة تقارب 14.4%. ويعكس هذا النمو تحسن وتيرة تنفيذ محفظة المشاريع القائمة واستمرار النشاط في القطاعات التشغيلية الرئيسية للمجموعة.

كما تحسنت الربحية التشغيلية مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي، حيث ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء إلى 19.0 مليون ريال عُماني على مستوى الشركة الأم، مقارنة بـ12.8 مليون ريال عُماني في عام 2025م، وإلى 21.4 مليون ريال عُماني على مستوى المجموعة، مقارنة بـ14.0 مليون ريال عُماني. وارتفع الربح الإجمالي إلى 13.7 مليون ريال عُماني للشركة الأم و16.3 مليون ريال عُماني للمجموعة، مما يعكس تحسن هوامش ربح المشاريع، وتعزيز الرقابة التشغيلية، واستمرار التركيز على كفاءة التكاليف. كما تحسنت الربحية التشغيلية مقارنةً بالفترة المقابلة من العام الماضي، حيث ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء إلى 19.0 مليون ريال عُماني على مستوى الشركة الأم، مقارنة بـ12.8 مليون ريال عُماني في عام 2025م، وإلى 21.4 مليون ريال عُماني على مستوى المجموعة، مقارنة بـ14.0 مليون ريال عُماني. وارتفع الربح الإجمالي إلى 13.7 مليون ريال عُماني للشركة الأم و16.3 مليون ريال عُماني للمجموعة، مما يعكس تحسن هوامش ربح المشاريع، وتعزيز الرقابة التشغيلية، واستمرار التركيز على كفاءة التكاليف.

حققت المجموعة صافي ربح بعد الضريبة بلغ 3.80 مليون ريال عُماني، مقارنة بـ0.79 مليون ريال عُماني خلال الفترة المقابلة من عام 2025م. وعلى مستوى الشركة الأم، بلغ صافي الربح بعد الضريبة 3.23 مليون ريال عُماني، مقارنة بـ0.58 مليون ريال عُماني في العام السابق. ويعكس هذا التحسن أداءً أفضل للمشاريع واستمرار الجهود المبذولة لترشيد التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية. ومع ذلك، تواصل الإدارة التركيز على تحويل هذا التحسن إلى ربحية مستدامة وتدفقات نقدية تشغيلية أقوى.

وخلال الفترة، واصلت المجموعة إحراز تقدم في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الكبرى، بما في ذلك مشروع ربط السكه الحديديه بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان (أبوظبي–صحار) من خلال المشروع المشتركNNGT ، الذي يمثل أحد المشاريع الاستراتيجية المهمة في المنطقة. كما واصلت المجموعة تنفيذ مشاريع رئيسية في قطاعات النفط والغاز والطرق والمرافق والتطوير الحضري.

وواصلت الشركات التابعة مساهمتها في الأداء التشغيلي للمجموعة، حيث حققت شركتا الطموح للخرسانة الجاهزة والطموح للمشاريع والخدمات أرباحاً مجمعة بلغت نحو 0.91 مليون ريال عُماني خلال الفترة، بما يعكس تحسناً في أدائهما التشغيلي واستمرار تنفيذ مبادرات رفع الكفاءة وإدارة التكاليف.

وخلال الفترة، وافق مجلس الإدارة على خطة للتصرف في حصة الشركة الأم البالغة 52.18% في شركة الخليج للمعدات الثقيلة والهندسة ش.م.م لصالح شركة موارد الخليج المتحدة للطاقة ش.م.ع.م، وهي طرف ذو علاقة، مقابل 0.83 مليون ريال عُماني. وبناءً عليه، عُرضت نتائج الشركة التابعة ضمن العمليات المتوقفة، وصُنفت الأصول والالتزامات ذات الصلة على أنها محتفظ بها للبيع في القوائم المالية الموحدة. وقد وافق المساهمون لاحقاً على الصفقة خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 6 أكتوبر 2026م.

بلغت محفظة الأعمال القائمة لدى الشركة بنهاية سبتمبر 2026م نحو 558 مليون ريال عُماني، مقارنة بنحو 702 مليون ريال عُماني في نهاية الربع الأول من العام. ورغم أن المحفظة الحالية لا تزال توفر قاعدة للإيرادات المستقبلية، فإن انخفاضها التدريجي يعكس استمرار تنفيذ العقود القائمة دون تعويض مماثل من خلال إسناد مشاريع جديدة. وتتركز المحفظة بصورة رئيسية في قطاعات النفط والغاز والبنية الأساسية والمرافق، التي تمثل الأسواق الأساسية للمجموعة.

وتبدي الشركة قلقها إزاء استمرار غياب إسناد مشاريع جديدة ذات أهمية خلال الفترة الماضية، لا سيما بالنظر إلى مكانتها الراسخة في السوق ومساهمتها الكبيرة في القيمة المحلية المضافة. وباعتبارها من أكبر جهات توظيف العُمانيين في القطاع الخاص، مع وجود ما يقارب 5,000 موظف عُماني لدى الشركة الأم وحدها، فإن الحصول على مشاريع جديدة لا يقتصر أثره على استدامة محفظة الأعمال واستمرارية التشغيل، بل يمتد إلى دعم الاستقرار الوظيفي وتنمية الكفاءات الوطنية والمحافظة على مصادر رزق عدد كبير من الأسر العُمانية. وتواصل الإدارة السعي لاقتناص الفرص المتاحة مع الالتزام بنهج منضبط في تقديم العطاءات، يراعي ربحية المشاريع والمخاطر التعاقدية والقدرة المالية.

النظرة المستقبلية

تقترب جلفار من الربع الأخير من عام 2026م في ظل تحسن أدائها التشغيلي واستمرار تركيزها على تعزيز ربحية المشاريع والتدفقات النقدية والمرونة المالية. ورغم ما تحقق من تقدم خلال الأشهر التسعة الأولى، فإن استدامة هذا التحسن ستعتمد على تجديد محفظة الأعمال في الوقت المناسب، والإدارة الفعالة لرأس المال العامل، والمحافظة على الانضباط في تنفيذ المشاريع.

تواصل البيئة الاقتصادية في سلطنة عُمان توفير فرص لقطاع الهندسة والإنشاءات، بدعم من أولويات الاستثمار الوطني في البنية الأساسية والنقل والمياه والطاقة والتنمية الصناعية. وتتوافق هذه القطاعات مع القدرات الفنية والخبرات التنفيذية الراسخة لدى جلفار. غير أن توقيت إسناد المشاريع الجديدة، وشدة المنافسة في المناقصات، وتطور متطلبات المشتريات، تظل عوامل مؤثرة في تحويل هذه الفرص إلى عقود فعلية.

ومن المتوقع أن تتيح الاستثمارات في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة ومبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصاً إضافية للمقاولين الوطنيين ذوي الخبرة. وستواصل جلفار متابعة هذه الفرص بصورة انتقائية، مع إعطاء الأولوية للمشاريع المجدية تجارياً والمتوافقة مع قدراتها الفنية والتنفيذية وإطار إدارة المخاطر المعتمد لديها.

وعلى المستوى الإقليمي، تواصل برامج تطوير البنية الأساسية والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي إتاحة فرص محتملة. وستقيّم المجموعة المشاركة في المشاريع والشراكات الاستراتيجية المناسبة متى كانت مكملة لقدراتها الحالية وتحقق توازناً مقبولاً بين العوائد التجارية ومتطلبات التنفيذ والالتزامات المالية.

وستظل أولويات الشركة خلال المرحلة المقبلة متمحورة حول رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الرقابة على المشاريع، وتحسين إدارة التدفقات النقدية، والمضي في رقمنة إجراءات الأعمال وأنظمة إدارة المشاريع. وستُولى عناية خاصة لرفع كفاءة رأس المال العامل، وتسريع تحصيل المستحقات القائمة، والمحافظة على الانضباط المالي في مختلف أنشطة المجموعة، باعتبارها عوامل أساسية لدعم الاستقرار التشغيلي والقدرة التنافسية.

ويظل تطوير الموارد البشرية والتوظيف الوطني من أولويات جلفار طويلة الأجل. ومع وجود قاعدة كبيرة من الكوادر العُمانية في المجموعة، تواصل الشركة مساهمتها المهمة في توفير فرص العمل وتنمية المهارات الوطنية. كما تلتزم بالاستثمار في تدريب موظفيها وتطويرهم، مع السعي إلى الحفاظ على فرص عمل مستدامة من خلال تنفيذ العقود القائمة وتأمين أعمال جديدة.

وفي الوقت ذاته، تواصل المجموعة متابعة التطورات الجيوسياسية في المنطقة والآثار الاقتصادية للنزاعات الجارية في محيطها الإقليمي. وقد أسهمت هذه التطورات في اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف المواد والخدمات اللوجستية وتأخر وصول بعض الإمدادات، إلى جانب تحديات في توافر الموارد المتخصصة. وتواصل الإدارة تقييم انعكاسات ذلك على جداول تنفيذ المشاريع والالتزامات التعاقدية والتكاليف التشغيلية، واتخاذ تدابير للتخفيف من آثارها من خلال التخطيط للمشتريات وتنويع مصادر التوريد وتعزيز إدارة المخاطر التشغيلية.

وفي ضوء هذه المعطيات، تنظر المجموعة بتفاؤل حذر إلى إمكانية المحافظة على التقدم المحرز في الأداء التشغيلي. ومع ذلك، فإن تراجع محفظة الأعمال، والمنافسة في السوق، ومتطلبات السيولة، والظروف الخارجية غير المؤكدة، تستدعي استمرار التحفظ في التخطيط المالي والتشغيلي. وعليه، ستظل الأولويات المباشرة للشركة متمثلة في تأمين مشاريع جديدة مجدية تجارياً، والمحافظة على الربحية، وتعزيز التدفقات النقدية، وصون مركزها المالي والتشغيلي على المدى الطويل.

الشكر والتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى حكومة سلطنة عُمان، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم — حفظه الله ورعاه — على جهودها المتواصلة في دعم التنمية الاقتصادية وتطوير البنية الأساسية في السلطنة.

وعلى مدى أكثر من خمسة عقود، أسهمت جلفار في تطوير البنية الأساسية والنمو الصناعي في سلطنة عُمان، وتؤكد التزامها بمواصلة دعم أولويات التنمية الوطنية ومستهدفات رؤية عُمان 2040.

كما نعرب عن تقديرنا لمساهمينا وعملائنا وشركائنا وفريق الإدارة وجميع الموظفين على ثقتهم وتعاونهم وتفانيهم المتواصل، إذ يظل دعمهم ركيزة أساسية لاستمرار تقدم الشركة واستدامتها على المدى الطويل.